

مبادرات مجلس الأمن الدولي في تسوية الأزمة السورية

أ.م.د. صباح صاحب العريض

الباحث بدر داخل بديوي

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

لعبت الأمم المتحدة عبر جهازها التنفيذي دور فاعل في حل الاشكاليات المتعلقة بالأزمة السورية من الناحيتين السياسية والانسانية، إدراكا من المجتمع الدولي للانعكاسات الخطيرة لهذه الأزمة على السلم والأمن الدوليين في منطقة تملؤها المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تمثل بؤر لأزمات مستدامة وتشكل عصب العالم التنموي بما تخزنه أراضيها من موارد استراتيجية تعتمد عليها عجلة الاقتصاد العالمي، وكون سوريا دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، وما يحدث فيها من استعمال مفرط للقوة والعنف الذي كان حصاده آلاف الضحايا من المدنيين بكل فئاتهم العمرية، وربما شكل الجانب السياسي معادلا للجانب الإنساني لهذه الأزمة ما وضع المنظمة الدولية امام مسؤوليتها الإنسانية بغض النظر عما تحمله أيديولوجيات ومرجعيات تلك الأزمة وأطرافها، لذلك صدر مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة العديد من القرارات إضافة الى البيانات الرئاسية منذ قيام الأزمة في عام ٢٠١١ وحتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، والتي شكل بعضها مرحلة مفصلية في تداعيات الاشكالية السورية بعدما وضعت المنظمة الدولية الميادين الأساسية للحل السياسي وفق منظور تداخلت فيه البدائل الإنسانية مع البدائل السياسية، ولعل أهم تلك المبادرات ما يأتي:

أولاً: مبادرة كوفي أنان:

مع تطور الأوضاع الميدانية للأزمة السورية خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وافقت الحكومة على اتفاقي سلام منفصلين، ولكن سرعان ما تراجعت عنهما، وفي اعقاب اتفاق وقع مع جامعة الدول العربية في

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أزداد العنف على كل أراضي الدولة السورية^(١)، تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان* مبعوثاً مشتركاً للأمم المتحدة والجامعة العربية للأزمة في سوريا^(٢)، ودعا أنان جميع أطراف الأزمة الى التعاون معه في مهمته، مؤكداً تصميمه على إنهاء حالة العنف وتجاوزات حقوق الإنسان في سوريا، بينما رحبت به كل من روسيا والصين باعتباره مبعوثاً مشتركاً وأكدتا استعدادهما للتعاون الوثيق معه^(٣).

وفي توافق نادر للإجماع الدولي اصدر مجلس الأمن في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٢ بياناً رئاسياً، أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة في سوريا وتأكيد دعم خطة أنان^(٤)، وفي ١٢ نيسان/ أبريل أنخفض العنف بشكل مؤقت في جميع انحاء البلاد، حيث ألتمت القوات الحكومية والمتمردون المسلحون بوقف اطلاق النار وبعد يومين أتخذ مجلس الأمن قراره الأول منذ بدء الصراع وأذن بنشر فريق مراقبين صغير^(٥)، ثم سعى مجلس الأمن إلى دعم مهمة أنان من خلال استصدار القرار رقم ٢٠٤٢ في نيسان/ إبريل ٢٠١٢ وهو الذي قضى بإنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة من أجل رصد وقف أعمال العنف المسلح من قبل الأطراف المتصارعة على الساحة السورية، وفور تعيينه رسمياً بذل أنان جهوداً مكثفة مع الاطراف المتصارعة في سوريا (النظام، والمعارضة) إذ قام بعقد عقد أنان العديد من المباحثات مع الرئيس الأسد، وهو ما تمخضت عنه خطة عمل مكونة من ست نقاط للإسهام في حل الأزمة السورية، وبالرغم أن الخطة بقيت مبهمه فيما يتعلق بمصير الأسد في المرحلة الانتقالية، فإنها تفرض على طرفي الأزمة التوقف عن استخدام العنف، سواء من النظام السوري أو من فصائل المعارضة، وفي السياق نفسه، لم تتضمن خطة أنان أي جدول زمني، وقد تمحورت خطة أنان في ثلاثة مرتكزات مهمة، تمثلت بالوقف الفوري لأعمال القتل من جانب جميع الأطراف في الداخل السوري، بالإضافة إلى تأمين إيصال المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المنكوبة والمتضررة، علاوة على تفعيل مسار سياسي تفاوضي، يفضي إلى تسوية سياسية يمكن الوصول من خلالها إلى نظام ديمقراطي، وتتطلب تلك المرتكزات لكي

تكتمل بشكل كامل ضرورة إطلاق سراح جميع المعتقلين واحترام حق التظاهر السلمي للسوريين^(٢)، وبذلك تمكن أنان من تقديم خطته الشاملة المؤلفة من ست نقاط لحل وتسوية الأزمة السورية، ومن أهم النقاط التي ركز عليها أنان في خطته ما يأتي^(٣):

١. الالتزام بالعمل مع المبعوث الأممي في عملية سياسية شاملة لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقاً لهذه الغاية تم تعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث إلى ذلك.

٢. ضرورة الالتزام بعملية وقف إطلاق النار وعلى جميع أطراف النزاع وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكالها، بما فيها استخدام الاسلحة الثقيلة ووقف تحركات الجيش باتجاه المناطق السكنية وذلك تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين.

٣. كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتال، ولكي تتحقق هذه الغاية يجب القبول والتنفيذ بشكل فوري بهدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق الوقت والطريقة بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة بما في ذلك على الصعيد المحلي.

٤. يجب على السلطات السورية أن تقوم بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم بطريقة تعسفية جراء مشاركتهم في الحملات الاحتجاجية.

٥. كفالة حرية التنقل بجميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بشأن تأشيرات الدخول.

٦. يجب على السلطات السورية ان تحترم حرية تكوين المؤسسات، والتجمعات، والحق في التظاهرات السلمية باعتبارها حقوق مضمونة قانونياً.

وفي إطار سعي المبعوث الأممي إلى ضمان التوافق والتأييد الإقليمي والدولي لخطته المراد العمل بها في إطار السعي الدولي نحو تسوية الأزمة السورية، قام أنان بعدد من الجولات إلى بعض القوى الإقليمية والدولية، حيث التقى مسؤولين أترك بالإضافة إلى لقاءه قيادة المجلس الوطني السوري، والتقى بمسؤولي

موسكو وبكين، وتبين أن كوفي أنان قد تلقى تأييد بكين وموسكو لمهمته، بالإضافة إلى تأييد القمة العربية التي عقدت في العاصمة العراقية بغداد في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٢، كما أيدت تركيا خطة أنان للتسوية السلمية^(١)، لكن بالرغم من قبول النظام السوري خطة أنان للتسوية في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢، فقد لاقت بعض التحديات التي عبر عنها قادة المجلس الوطني السوري المعارض، وبعض المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين ورئيس الوزراء التركي وبعض المسؤولين العرب، ويعود ذلك إلى عدم جدية دمشق في الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب القوات العسكرية والأمنية^(٢)، وعلى صعيد آخر كان الغرب يعبر دائما عن تشاؤمه من إمكان تنفيذ خطة أنان، إلا أنه لم يحزم أمره على الوقوف في وجه جهود المبعوث الخاص، وبهذا الشأن تمت محاولة أخرى لتنظيم عملية مراقبة للوضع في سوريا، فتوصل مجلس الأمن في نيسان/ إبريل عام ٢٠١٢ إلى اتخاذ قرار بإرسال بعثة مراقبة من المنظمة إلى هناك مؤلفة من ٣٠٠ شخص، لتشجيع الأطراف على اتفاق وقف إطلاق النار ومراقبته، وجاء هذا القرار تطويراً لخطة أنان وتأكيداً لها^(٣)، حيث اعتبرت البنود الستة التي تضمنتها المبادرة هي الأساس الذي انطلق منها مؤتمر جنيف (١) في عام ٢٠١٢، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي أجهضت جهود أنان وأدت إلى تعثر بنود مبادرته، فقد صادفت تشبث نظام الأسد بالحل الأمني كحل وحيد لإدارة الأزمة، كما واجهت المبادرة تناقض المصالح الإقليمية والدولية بشأن سوريا، فضلاً عن خلاف الرأي بين روسيا المصرة على استمرار عمل البعثة والغرب الذي بذل كل ما في وسعه لوقفه داخل مجلس الأمن^(٤)، فاقترحت روسيا أن يتخذ المجلس قراراً يمدد مهمة البعثة ويلحظ تكليف المراقبين بوضع خطة لوقف العنف لكل مدن سوريا التي اجتاحتها الأزمة، وهو متزامن مع إخراج الآليات العسكرية والمسلحين، كان القصد من ذلك أيضاً زيادة المكون السياسي في عمل البعثة، وهو ما ينبغي أن يعزز التكليف التفاوضي للمراقبين ويوفر لهم فرصة مساعدة الأطراف المتصارعة على الاتفاق حول شروط وقف إطلاق النار، وكذلك كان مهما الحفاظ على القدرة الكاملة المفيدة لبعثة المراقبة وألا يضيع الحضور الحيادي للمجتمع الدولي في سوريا^(٥).

وقد شهدت الأوضاع على الساحة السورية تباطؤ في إطار تسارع وتيرة الأحداث وهو ما جعلها تتجاوز فكرة الحل السياسي، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى فشل مهمة المبعوث الدولي كوفي أنان حيث تعثرت جهوده بسبب أمور عدة أبرزها ضعف المظلة الدولية من جانب المجتمع الدولي، والتناقض بين أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ خطة البنود الستة وإضفاء السلام، ومن ثم استمرت الأزمة في التصاعد ولم تغير جهود أنان من الواقع على الأرض شيئاً وانتهت إلى طريق مسدود، ما دفع أنان إلى تقديم استقالته في ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢ بعد إقراره بتعثر جهوده في تحقيق تسوية سلمية للأزمة السورية^(٢).

ثانياً: مبادرة الأخضر الإبراهيمي:

تولى الأخضر الإبراهيمي* المهمة بدلاً من المبعوث الخاص إلى سوريا كوفي أنان في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢^(٣)، ويتمتع الإبراهيمي بخبرة طويلة في منظمة الأمم المتحدة حيث عمل ممثلاً خاصاً لكل من أفغانستان والعراق، وشارك الحكومة السورية في مفاوضات الطائف حول الصراع في لبنان، وقد تم تعيينه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أنان مستقياً، وبقيت مهمة الإبراهيمي محددة بالمبادئ التي جاءت في بيان جنيف، لذلك كان يعتقد أنه أداة للوساطة بدلاً من أن يكون قيماً على خياراته، وكان الإبراهيمي على اتصال دائم مع أنان للاطلاع على وساطة الأخير، وبعد أن تم تعيينه لفترة متداخلة لمدة أسبوعين مع فترة أنان^(٤).

عقب تعثر مهمة المبعوث السابق كوفي أنان، التي أعلن على إثرها استقالته، بسبب عدم تفاعل المجتمع الدولي مع ما قدمه بالشكل القوي، فضلاً عن أن الأوضاع في الداخل السوري لم تكن مبشرة، ولم يكن هناك البديل المناسب الكفء لخلافة نظام بشار الأسد بالشكل الذي يضمن مصالح القوى الدولية والإقليمية في سوريا وفي المنطقة العربية، عمل الإبراهيمي عقب توليه المهمة على التحضير لمؤتمر جنيف (٢)، من خلال مشاورات ثلاثية منتظمة جرت في جنيف، بينه وبين الدولتين المبادرتين للمؤتمر

الولايات المتحدة وروسيا^(٥)، ومع اشتداد الأزمة الإنسانية في سوريا ومعاناة الآلاف من الشعب السوري، قام المبعوث الأممي اعتماداً على بيان مجموعة العمل في جنيف بالتحرك لضرورة وضع حد للعنف داخل البلاد، ولاسيما تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة يتم تشكيلها بالتوافق بين جميع الأطراف السورية، بالإضافة إلى عقد انتخابات تنظمها المنظمة الأممية بشفافية ونزاهة، كما تجدر الإشارة إلى أن المبعوث الأممي قد اعتمد على الحل السياسي وليس الحل الميداني، حيث لم يستثمر مهمته في العمل على وقف العنف بشكل فوري لبدء العملية السياسية، بل حاول خلق بديل سياسي ليفرض وقف فوري للعنف الدائر في الداخل السوري، لذلك لاقى الإبراهيمي في بداية استلامه مهامه ترحيباً داخلياً من النظام السوري والأطراف الإقليمية والدولية، حيث رحبت كل من الصين وإيران بوجوده وأعلنت كل منهما الدعم له، إلا أن الائتلاف الوطني السوري المعارض أوضح أنه ينظر بريبة إلى المواقف والتقييمات التي يقدمها المبعوث الأممي حول التسوية السياسية في سوريا، وأعلن الائتلاف أن الإبراهيمي لم يقدم أي خطة محددة لإنهاء عمليات القتل والعنف الدائر في سوريا، واعتبر الائتلاف سلوكه معرقلاً لتقدم الحل في مجلس الأمن، واعتبر أيضاً أن محاولاته للبقاء في المنتصف بين الطرفين حالت بينه وبين رؤية الوقائع والمتغيرات والمستجدات على الأرض^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الأخضر الإبراهيمي قد واجه خلال مهمته عدة معضلات، تتمثل أبرزها بمعضلة انقسام القوى الدولية حول الأزمة السورية، فبالنظر إلى صفة الأخضر الإبراهيمي نجد أنه مبعوث مشترك من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبالنسبة إلى موقفيهما من الأزمة السورية فهو متباين ومن ثم فهو ممثل لقوى غير متفقة، ومن الواضح أن هناك انقساماً واضحاً وملحوظاً في الموقف الدولي بين أقطاب مجلس الأمن حيال الأزمة، والأمر نفسه بالنسبة إلى الدول العربية في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى معضلة الاختلاف حول تعريف ما يجري على الأراضي السورية، حول إذا كانت أزمة أمن

إقليمي ودولي أو أزمة شرعية داخلية يواجهها النظام السوري القائم أو حرباً أهلية في سوريا أو أنها امتداد لما يعرف بثورات " الربيع العربي " * (٢).

كان هناك عدد من المتغيرات الداخلية والإقليمية التي صعبت دور الإبراهيمي في تسوية الأزمة، فثمة عدم إدراك لدى الأطراف السياسية على الساحة السورية بأن استمرار الصراع من شأنه أن يكون مؤداه مزيداً من الخسائر لجميع الأطراف، علاوة على الاتهامات المتبادلة بين النظام السوري الذي يستمر في عملياته العسكرية ومحاولته إضفاء الإرهاب على المعارضة السياسية، وفي السياق نفسه، استمر الدعم الروسي الصيني للنظام السوري ما رسخ حالة الانقسام الدولي، فروسيا تقدم الدعم والغطاء الدولي لسوريا ومن ثم تمثل عنصراً ضاغطاً على المبعوث الدولي من خلال شروطها المسبقة على أي تسوية سياسية، بالإضافة إلى ازدواجية التعامل الأمريكي مع ما يعرف بثورات " الربيع العربي"، ففي الحالة السورية اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تأزم الوضع بقدرة النظام السوري على احتوائه، إلا أن مع تطور الصراع بدأت الولايات المتحدة بمحاولة الضغط على نظام بشار الأسد، إلا أنها لم ترق إلى الضغوط الكبيرة، وخاصة أن الولايات المتحدة لا تريد إسقاط نظام الأسد بصورة قد تخلف وراءه فراغاً هائلاً داخل سوريا سيكون له تداعياته السلبية على الصعيد الداخلي السوري والصعيد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، قد تمتد آثارها إلى دول الجوار وفي مقدمتها إسرائيل (١)، وبالنظر إلى طموح الأسد وغياب التهديدات والوعود في سلة الوسيط، توصل الإبراهيمي إلى أن بدائله الاستراتيجية ضئيلة وأن إمكانية البحث عن جسور مباشرة بين النظام والمعارضة سابقة لأوانها، وبدلاً من ذلك حاول الإبراهيمي اتخاذ تدابير ملموسة صغيرة لتعزيز الثقة والبدء في الحد من العنف، ومن أجل ذلك تمت الوساطة على وقف إطلاق النار لمدة أربعة أيام في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بمناسبة عيد الأضحى وقد أيده مجلس الأمن في ذلك، ولم يكن وقف إطلاق النار سوى إطار ظرفي مع عدد من الأحكام الطوعية، وسرعان ما لبث الاتفاق إلى انهيار (٢).

أوضح الأخضر الإبراهيمي عند توليه المسؤولية بوصفه مبعوثاً دولياً إلى سوريا، أن المساعي الدبلوماسية لإنهاء الصراع في سوريا تكاد تكون شبه مستحيلة وأرجع ذلك إلى وجود عدد من المتغيرات في المعادلة الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي أفضى إلى أن المساعي السياسية والدبلوماسية كانت من دون فائدة، وبذلك فقد انطلق من نقطة أقل طموحاً وفقاً لتصريحاته في بداية استلامه للمهمة، فضلاً عن أن خطوات تحركه كانت تتسم بالحذر والبطء في التعامل مع الأزمة، رغم التطورات المتتالية على الساحة السورية^(٣)، كما اعترف بتعثر مهمته وعدم تحقيق الهدنة التي دعا إليها في سوريا، وأعلن أن الوضع في سوريا سيئ للغاية ويزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، وأشار إلى أن سوريا تحتاج إلى تغيير شامل وإصلاحات جذرية، وأنه يجب الاستمرار بعملية التفاوض بالرغم من فشل مبادراته، وهو ما يتطلب تقديم المجتمع الدولي للمساعدة في حل الأزمة السورية، وفي ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٤ أعلن الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون، قبول طلب إعفائه من منصبه، حيث أن استقالته لم تكن بالمفاجئة للأوساط الإقليمية والدولية، بل كانت متوقعة بعد إخفاق مفاوضات جنيف (٢) في شباط/ فبراير ٢٠١٤، حيث تزامنت مع قيام النظام السوري بإعلان إجراء انتخابات رئاسية في يونيو ٢٠١٤، وهو ما يمثل العثرة أمام أي حلول سياسية لإنهاء الأزمة، كما أنها من ناحية أخرى كانت بمنزلة إنهاء لأي فرصة أمام استمرار مهمة الإبراهيمي في سوريا^(٤).

أن من أهم أسباب تعثر الإبراهيمي في مهمته كانت عجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه تجاه الأزمة السورية، نتيجة لقوة الموقف الروسي الذي يقدم المزيد من الدعم المادي والعسكري واللوجيستي للنظام السوري القائم، وفي السياق نفسه، كان قبول الإبراهيمي شروط الدول المؤثرة في الملف السوري ضمن أهم أسباب تعثر مهمته، فقد اشترط المسؤولون الروس سير الإبراهيمي على نهج خطة كوفي أنان، وحاول مسؤولو روسيا إملاء تفسيراتهم لاتفاق جنيف (١) من وجهة النظر الروسية عليه، ومن ثم فقد رفضت

روسيا تشكيل هيئة الحكم الانتقالية في مفاوضات جنيف (٢) ما أدى إلى فشلها^(١)، وفضلا عما سبق، فإن من أهم أسباب تعثر مهمة الابراهيمي أن كل فقرات أجندته اختلف تفسيرها وفهمها في أثناء طرحها للتفاوض ما بين فهم وفد النظام وفهم وفد الائتلاف المعارض، وإصرار وفد النظام السوري على أن مصدر العنف في سوريا هو المجموعات المسلحة التي تقاتل النظام، ما يعني نية النظام السوري تحويل الأزمة السورية إلى قضية إرهاب، في حين أن المعارضة السورية ترى السبب في نظام الأسد وأنه هو من يقوم بأعمال القتل والاعتقال والقصف^(٢).

وبعد انتهاء جميع محاولات المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي في ايجاد حل لتسوية ومعالجة الأزمة السورية قدم تصورا لمجلس الأمن تناول تطبيق قراره رقم ٢١٣٩ الصادر بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، بخصوص اصال المساعدات الإنسانية ووقف استخدام العنف بكافة أشكاله، ووقف عملية تخزين ونقل الاسلحة الى سوريا، فضلا عن تشكيل هيئة تنفيذية تعمل على الانتقال الى سوريا جديدة، والعمل على تعديل ومراجعة الدستور وتنظيم انتخابات على اساس ذلك، وفي تاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ قدم المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي استقالته بعد ان اعرب عن فشله وفشل المجتمع الدولي عن ايجاد حلا سلميا للأزمة السورية^(٣).

ثالثاً: مبادرة ستيفان دي مستورا:

عين الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون ستيفان دي مستورا* مبعوثاً دولياً إلى سوريا من أجل محاولة إنهاء الحرب الدائرة في البلاد وذلك في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤، وجاء دي مستورا خلفاً للمبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي^(٤)، وقد تزامن تعيينه مبعوثاً دولياً إلى سوريا مع انسداد الأفق بالنسبة إلى التوصل إلى حل للأزمة السورية، وخاصة مع فشل مؤتمر جنيف (٢)، كما تزامن تعيينه مع صعود تنظيم داعش في العراق والشام وتوسع نفوذه في المناطق التي يسيطر عليها بعد سقوط مدينة الموصل العراقية في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام الدولي بالحل

السياسي للأزمة السورية، وانصب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة الزمنية على أولوية مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، علاوة على احتواء تنظيم داعش ووقف تمدده في العراق وحرمانه من السيطرة على المناطق الآمنة في سوريا^(١).

وانطلق دي مستورا من نقطة مفادها أن الأزمة السورية هي نزاع أهلي مركب، وأزمة دولية معقدة يصعب حلها على المدى القريب أو المدى المتوسط، ومن ثم ركز دي مستورا على عكس كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي على حلول جزئية وأهداف متواضعة تمثلت في خفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وزرع ما عرف بعملية سياسية شاملة بدلاً من الاعتماد على توافق دولي وإقليمي، حيث ركزت مبادرة دي مستورا على فكرة إنشاء منطقة خالية من الصراع المسلح، وذلك من خلال تجميد القتال في مدينة حلب، بالإضافة إلى بقاء كل طرف من الأطراف في موقعه الحالي بهدف عدم توسيع منطقة العمليات، وإيجاد شكل أولي من أشكال الاستقرار في البلاد، وخلال فترة التجميد يتم نقل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والتمهيد لمفاوضات بين النظام السوري والمعارضة السورية، ولا تشكل هذه المبادرة سوى خطوة أولية لا ترقى لمستوى حلاً سياسياً شاملاً، كما أنها لا ترتقي إلى خطة سلام لحل الأزمة السورية^(٢)، حيث تضمنت وثيقة دي مستورا الحل السياسي للأزمة السورية من خلال ثلاث مراحل لتنفيذ بيان جنيف، المرحلة الأولى تشمل تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة، فضلاً عن تأسيس مجلس عسكري مشترك من النظام والمعارضة في مرحلة انتقالية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية برعاية منظمة الأمم المتحدة، وبالرغم من وثوق دي مستورا من موافقة النظام السوري وإيران على اقتراحاته، وخاصة أنها تتطابق مع مشروعها الذي اعتمد على عقد هدنات مؤقتة ومصالحات في مناطق حيوية محاصرة يصعب استرجاعها عسكرياً، الأمر الذي مكنهما من إحداث اختراقات في جبهات مهمة مثل

المعضمية وبيلا وأحياء دمشق الجنوبية، وحي الوعر في حمص، إضافة إلى اتفاق خروج المقاتلين من حمص القديمة (٣).

وتتمثل المراحل الثلاث في: المرحلة الأولى هي التفاوض وتستند على بيان جنيف من أجل الوصول إلى اتفاق مرحلي يتضمن وقف دائم لإطلاق النار، بالإضافة إلى تعاون القوات باستثناء الفصائل الإرهابية، علاوة على ذلك إصلاح القطاع الأمني حتى الوصول إلى تشكيل سلطات انتقالية، أما المرحلة الثانية فتمثل المرحلة الانتقالية وهي التي يتم فيها إنشاء هيئة حاکمة انتقالية تشرف على المجلس العسكري المشترك، والجدير بالذكر أن الوثيقة تتضمن اتفاق الطرفين على قائمة مكونة من ١٢٠ مسؤولاً لن يتولوا أي منصب رسمي خلال المرحلة الانتقالية بسبب الدور الذي اضطلعوا به منذ اندلاع الأزمة والصراع في سوريا، أما المرحلة الثالثة فتتضمن مرحلة الدولة السورية في شكلها النهائي وهو ما ستؤدي إليه المرحلة الانتقالية من الوصول إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية برعاية المنظمة الأممية وقد اقترحت الوثيقة تأسيس المؤتمر الوطني السوري، بحيث يتم تشكيله من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني (١)، كما تضمنت خطة مبعوث الأممي بندين رئيسيين هما: مكافحة الإرهاب والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، ويؤكد دي مستورا ضرورة أن يكون التوصل إلى حل للأزمة السورية بمشاركة قوى إقليمية ودولية للحيلولة دون انهيار المؤسسات الحكومية للدولة السورية على غرار ما حدث في ليبيا، وقد بنيت مقاربة دي مستورا على جمع المستويين العسكري والسياسي معاً حيث لا يوجد حل عسكري من دون مسار سياسي، كما أنه يصعب التوصل إلى حل سياسي من دون مسار واضح لإنهاء العنف والإرهاب (٢).

وقدم دي مستورا عدداً من الاقتراحات حيث طرح تجميداً للصراع الدائر في سوريا على أن يحتفظ كل طرف من الأطراف بقدراته العسكرية، كما قدم لمجلس الأمن الدولي مبادرة طالب فيها بتشكيل مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة السورية من أجل تنفيذ بيان جنيف بهدف المساعدة في

إنهاء الحصار ووصول المساعدات الطبية، بالإضافة إلى هيئة للحكم الانتقالي والانتخابات والمسائل العسكرية والأمنية كمواجهة الإرهاب ووقف إطلاق النار، وجدير بالذكر أن مجلس الأمن الدولي وافق على المبادرة في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥، كما تجدر الإشارة إلى أن دي مستورا سعى إلى حشد الدعم لمبادرته كي يمتلك نقطة قوة تتمثل في عدم ممانعة القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية وقبول غربي ضمني، إلا أن هناك تبايناً واختلافاً في المواقف والرؤية بين عدد من القوى الإقليمية والدولية بشأن الأزمة، ففي الوقت الذي يسعى فيه دي مستورا إلى تجميد القتال في حلب والتفرغ لقتال تنظيم داعش الإرهابي، تحذر تركيا من احتمال سقوط حلب وما سيترتب على ذلك من موجة جديدة من اللاجئين^(٣)، كما أن هناك تخوفاً روسيا من أن الحضور الغربي في الأزمة السورية من خلال التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومحاربة تنظيم داعش، من الممكن أن يؤثران على وجودها وتهميش دورها المحوري في حل الأزمة السورية مستقبلياً^(٤).

رحب النظام السوري بتصريحات دي مستورا في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بشأن إعطاء الأولوية لمحاربة الإرهاب وضرورة إطلاق حوار وطني داخلي إلا أن النظام لم يعبر عن موقف واضح بشأن المبادرة المطروحة، حيث اكتفى بأنها جديرة بالدراسة، ومن الواضح أن نظام الأسد متمسك بضرورة وقف الدعم الإقليمي للفصائل المسلحة حتى يتمكن من الحسم العسكري ثم الانتقال إلى توافق سياسي مع الفاعلين الإقليميين قبل تحقيق التسوية السياسية، كما تحفظت دمشق على بنود المرحلة الانتقالية التي تتضمن تشكيل هيئة حكم انتقالية^(١)، أما المعارضة فقد ظلت مجزأة ومشتتة عبر فصائل عدة يتبع كل منها قوى إقليمية ودولية ولم تبذل جهوداً لمحاولات التنسيق فيما بينها، وعجزت عن تغيير هذه الحقيقة، وكانت النتيجة وجود معارضة نادراً ما تحدث بصوت واحد وليست لديها استراتيجية، ومن ثم فإنها لا تضع جدول أعمال مشتركاً ولا تلتزم على نحو موثوق به بوقف إطلاق النار على نطاق واسع، وتشير البحوث إلى أن الصراعات الداخلية من هذا النوع غالباً ما تعاني مشكلات غياب المسؤولية، فالجهات الفاعلة

المتوارية لا ترى أي فائدة في السلام وتوظف العنف لإفشال المفاوضات، وقد أدت زيادة نفوذ القوى الخارجية إلى تفاقم الصعوبات وعرقلة المفاوضات^(٢)، وفي السياق نفسه، انقسمت المعارضة حول مبادرة المبعوث الأممي بين رفض قاطع عبر عنه بعض أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والحكومة المؤقتة وفصائل من المعارضة المسلحة، حيث اعتبر رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة، أن المبادرة غير واضحة وأن الحل لا بد أن يكون شاملاً، وبين قبول مشروط عبر عنه العميد (زهير الساكت) رئيس المجلس العسكري في حلب^(٣)، كما اعترض الائتلاف السوري المعارض على مبادرة دي مستورا وقدم ثلاثة تحفظات عليها، تمثلت في المدة الزمنية الطويلة للخطة، وأنه لا يمكن الموافقة عليها في إطار الوضع الميداني المتأزم، بالإضافة إلى تعارض البيان الرئاسي مع الهدف المنشود من بيان جنيف (١) وقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٨ الخاص بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية الكاملة الصلاحيات، علاوة على ذلك الانتقائية في اختيار ممثلي الشعب السوري، كما شهدت المبادرة أيضاً انقساماً داخلياً في المجتمع السوري بين رافضين للمبادرة من قبل بعض الشرائح الشعبية المناهضة للنظام باعتبارها حلولاً متجزأة تمثل انقلاباً على الثورة واستسلاماً للنظام وتقريظاً فيما تم تقديمه من تضحيات، في حين يرى البعض المبادرة بمنزلة تجميد مؤقت للحرب في سوريا^(٤)، أما على المستوى الدولي فقد لاقت خطة المبعوث الأممي ترحيباً إقليمياً ودولياً على أمل ايجاد تسوية شاملة للأزمة السورية، فبالرغم من إصرار بعض القوى الإقليمية العربية والدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية على رحيل نظام الأسد، فإننا نجد في المقابل تشدد روسيا وإيران على بقاء نظام الأسد وإشراكه في المرحلة الانتقالية، وبالرغم من ترحيب أطراف داخلية وخارجية باقتراحات المبعوث الأممي فإن هناك عوائق تواجه مواقف هذه الأطراف، ويتمثل أبرزها بإيران والنظام السوري فعلى الرغم من تشابه اقتراح دي مستورا مع ما قدمته إيران من مشروع الهدنات والمصالحات كصيغة لحل الأزمة وألزمت النظام بتنفيذه فإنه يختلف في تفاصيله وآلية تنفيذه، فالمعارضة السياسية السورية من العوائق، ففي الوقت الذي يقترح فيه دي مستورا هدنات ومصالحات في مناطق

تسيطر عليها المعارضة إلا أنه يتجاهل قدراتها ووضعها ومواقفها من اقتراحاته، ويلاحظ أن خطة المبعوث الدولي لتجميد الصراع ليست مقدمة لإنشاء مناطق عازلة في شمال سوريا، كما تطالب بذلك المعارضة السورية وتركيا، وأنها ليست شبيهة بالمصالحات التي يقوم بها النظام السوري في بعض المناطق والتي تنتهي بالتهجير القسري للسكان ثم السيطرة عليها، وإنما هي خطة تهدف إلى عدم تطور الوضع الميداني بين فصائل المعارضة والنظام السوري، والعمل على تعميمها إذا كتب لها النجاح إلى مناطق أخرى في سوريا^(١). كما تبرز أهمية خطة المبعوث الأممي في أنها تبدأ من الأرض وليس من المستوى السياسي كما كانت عليه خطة الأخضر الإبراهيمي في مؤتمر جنيف (٢) وقبله خطة كوفي أنان ذات البنود الستة، بل عمل دي مستورا على ربط النجاح السياسي في المراحل البعيدة بمدى نجاح خطته على الأرض خلال الفترة المقبلة بعد توليه مهام منصبه، كما تعود أهمية تلك الخطة إلى كونها تتضمن بشكل أو بآخر مضامين المبادرات الإقليمية سواء مبادرة جامعة الدول العربية في عام ٢٠١١ أو خطة إيران في نهاية عام ٢٠١٢، وبعض مضامين اتفاقات جنيف (١) وجنيف (٢)، علاوة على مضامين بعض القرارات الدولية حول سوريا، غير أن اختيار دي مستورا لمدينة حلب واجهته عوائق عديدة من أبرزها تلك العوائق في وجود أكثر من ١٠ فصائل عسكرية في مدينة حلب وريفها والتي لا تجتمع على هدف واحد، وايضاً وجود تنظيمي داعش وجبهة النصرة وهما تنظيمان لهما أهدافها الخاصة من الصعب إجبارهما على تجميد القتال وفق المبادرة، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ الخطة وفق قرار مجلس الأمن بسبب اعتراض موسكو على ذلك خوفاً من تكرار نموذج كوسوفا وحدوث تدخل عسكري دولي إذا ما فشل تجميد القتال وفقاً للخطة^(٢)، كما أن هناك تبايناً في مواقف الأطراف من حيث تجميد القتال، حيث يسعى النظام السوري إلى تطويع خطة دي مستورا لصالحه من خلال استخدامها في محاربة الإرهاب، وهو ما جعله يصر على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ و٢١٧٨ المتعلقين بمحاربة الإرهاب، في الوقت الذي تسعى فيه المعارضة السورية ولاسيما الجيش الحر إلى ربط تجميد القتال بتنفيذ

قرار مجلس الأمن الدولي ٢١٦٥ الذي يتضمن وقف القصف من قبل قوات النظام السوري، وعدم تحريك قواته وإطلاق سراح المعتقلين^(٣). وبسبب غياب الثقة بين الأطراف الإقليمية الداعمة للنظام السوري من جهة والفصائل المسلحة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يتطلب جهوداً دبلوماسية كبيرة من أجل التوصل إلى تفاهم حول تنفيذ الخطة، كانت عملية إيصال المساعدات الإنسانية أهم الأهداف الرئيسية للمبادرة التي طرحها المبعوث الدولي وهي الخاصة بوقف القتال في مدينة حلب بهدف إدخال المساعدات الإنسانية إلى العائلات المحاصرة ومعالجة الجرحى وتبادل الأسرى، وهو يهدف من ذلك إلى تجميد مؤقت للصراع المسلح يمكن تعميمه على باقي المناطق في حال نجاحه، وربما يرقى إلى تسوية نهائية مستقبلية، لكن رؤية دي مستورا لم تحقق النجاح حتى الآن، وذلك بسبب سعي أطراف الأزمة إلى إفراغها من مضمونها أو تقليص أهميتها إلى جانب تبني القوى الإقليمية موقفاً متبايناً توافق مع مواقف دولية أخرى خاصة واشنطن التي أبدت شكوكها في مدى قبول النظام هذه المبادرة، وفي نفس الإطار حاول دي مستورا استغلال الدور الإيراني في مبادرات التسوية على أساس ان ايران جزء من المشكلة ومن ثم يجب ان تكون جزءاً من الحل، وركز على عدم استبعاد طهران من مبادرات التسوية، ما أثار ذلك انتقادات حادة ضده من الدول الإقليمية الداعمة لفصائل المعارضة بسبب الدعم الإيراني للنظام السوري، وقد أدى استبعاد الدور الإيراني من المشاركة في مؤتمري جنيف (١) وجنيف (٢) الى فشل المؤتمرين^(١).

الخاتمة:

بناءً على ذلك يتضح أن المأساة السورية تجسد إخفاقاً عربياً أكثر عمقاً، وبرغم تعدد جولات مفاوضات جنيف إلا أن تلك الجولات لم تثمر برمتها عن مخرجات ملموسة تنعكس على ارض الواقع وتحقق الأمن المفقود أو السلام الغائب للشعب السوري المشرد في كل العواصم العالمية، ولأن حل الأزمة السورية سيتطلب استراتيجية جديدة لم تتبلور بعد لوقف الصراع المسلح الذي يعصف بالمنطقة العربية، إلا أن المفصل الهام في جميع مبادرات الأمم المتحدة سيبقى هو مصير الأسد في المرحلة الانتقالية.

الهوامش والمراجع:

1- Simon Adams, Failure to Protect: Syria and the UN Security Council, The Global Center for the Responsibility to Protect 5, 2015.

* كوفي عنان، هو دبلوماسي غاني ولد في مدينة كوماسي في غانا عام ١٩٣٨، درس الاقتصاد في كلية مكاليستر والعلاقات الدولية في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية بجنيف، والإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أنظم الى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٢، وعمل في مكتب منظمة الصحة العالمية في جنيف، ثم عمل في عدة مناصب في مقر الأمم المتحدة بما في ذلك منصب وكيل الامين العام لعمليات قوات حفظ السلام من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦، ثم شغل منصب الامين العام السابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٧، للمزيد انظر:

Who Was Kofi Annan, BIOGRAPHY, 2018, at: <http://www.biography.com>

2- Syria: UN and Arab League appoint joint envoy to deal with crisis, UN News, 2012, at: <http://news.un.org>

٣- منى مطر، الانتفاضة السورية من الالف الى الياء، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٧٠.
٤- إبراهيم احمد عبد السامرائي، مجلس الأمن الدولي والقضية السورية، مجلة جامعة جيهان، جامعة جيهان، المجلد ١، العدد ١، أربيل، العراق، ٢٠١٧، ص ١٤٩.

5- Simon Adams, Failure to Protect: Syria and the UN Security Council, op.cit.

6- Security Council Calla for implementation of six – point plan to end crisis in syria, UN News, 2012, at: <http://news.un.org>

٧- موجكة كوتشوك كالايش، سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا، مجلة رؤية تركية، مركز سيتا للدراسات، العدد ٤، تركيا، ٢٠١٢، ص ١٣.

٨- ميساء زهير سعيد المدهون، دور الامم المتحدة في إدارة الازمات العربية من ٢٠١١- ٢٠١٥ الازمة السورية نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٧، ص ١٨٨.

٩- ديفيد ليش، سوريا سقوط بيت الاسد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٩٢، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥٠.

- ١٠- ماريا خوديتسكيا غولينشيفيا، الجانب الصحيح من التاريخ - الأزمة السورية، ترجمة عياد عيد، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٦، ص ١٩٤.
- ١١- محمود حمدي ابو القاسم، مسارات التفاوض واشكاليات التسوية في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٨٤، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٤-١٥.
- ١٢- ماريا خوديتسكيا غولينشيفيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.
- ١٣- حسن أبو طالب، فاعلية مقصودة: تعقيدات الادارة العربية للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٩٠، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٥.
- * الأخضر الإبراهيمي، سياسي ودبلوماسي جزائري ولد في ١٩٣٤ في جنوب الجزائر، درس القانون والعلوم السياسية في الجزائر وفرنسا، شغل منصب وزير خارجية بلاده بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣ وكان مبعوثاً للأمم المتحدة في جنوب افريقيا، وهاييتي، ونيجيريا، والكاميرون، والسودان، وفي عام ٢٠٠١ أصبح ممثلاً للأمم المتحدة في افغانستان والعراق، للمزيد انظر: الأخضر الإبراهيمي، موسوعة الجزيرة، ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net>

14- Algerian Lakhdar Brahimi appointed new UN Syria envoy, BBC News, 2012, at:

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19302193>

15- Semon lond, Syria Broblem in unstable word, Grof perss, London, 2015, p 13.

- ١٦- عبد الوهاب بدرخان، رهانات متداخلة: السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ١٩٣، 2013، ص ٧-١٠.
- ١٧- علاء عبد الحميد، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص ٦٠.

* يعود مصطلح الربيع العربي الى الثورات التي حدثت عام ١٨٤٨ والتي يشار اليها أحيانا باسم ربيع الأمم، وقد وأستخدم هذا المصطلح في اعقاب حرب العراق من قبل العديد من المعلقين والمدونين حيث كان من المتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية، ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، واعمال الشغب، والحروب الاهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠ في تونس احتجاجا على

سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت الى كل من سوريا واليمن وليبيا، للمزيد انظر: تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحويلات السياسية في المنطقة العربية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ٩.

18- Simon Dok, The power Struggle and syrian crisis, Dovel press, U.S.A, 2015, p 80

١٩- علاء عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

20- Raymond Hinnebusch & I. William Zartman, UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi, International Peace Institute, 2016, at: <https://www.ipinst.org>

٢١- مصطفى عبد العزيز مرسي، هل فشلت مهمة الأخضر الابراهيمي لحل الأزمة السورية؟، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: <http://www.ecssr.ac.ae>

٢٢- زيارة الابراهيمي لروسيا والصين لبحث الثورة السورية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: <http://www.asharqalarabi.org>

٢٣- وحدة تحليل السياسات، مؤتمر السلام السوري جنيف ٢ وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ١٢.

٢٤- علاء عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

25- UN Syria envoy Lakhdar Brahimi resigns after failure of Geneva talks, The Guardian, 2014, at: <http://www.theguardian.com>

* ستيفان دي مستورا، دبلوماسي ايطالي سويدي ولد في عام ١٩٤٧ في العاصمة السويدية استوكهولم لأم سويدية وأب ايطالي، التحق بالعمل الدبلوماسي نائبا لوزير الخارجية في الحكومة الايطالية برئاسة ماريو مونتي، وتولى منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين عدة مسؤوليات في الأمم المتحدة ويحمل لقب ماركييز لانتتمائه الى طبقة النبلاء، للمزيد انظر: ستيفان دي مستورا، موسوعة الجزيرة، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net>

26- UN chief appoints Staffan de Mistura as special envoy for Syria crisis, UN News, 2014, at: <http://news.un.org>

- ٢٧- وحدة تحليل السياسات، مقترحات دي مستورا في سوريا: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ١-٦.
- 28- Simon Red, UN Efforts in The middle East crisis, Remon press, London, 2015, p12.
- ٢٩- وحدة تحليل السياسات، مقترحات دي مستورا في سوريا: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- ٣٠- سوريا.. دي مستورا يقدم خطة للحل من ثلاث مراحل، العربية، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.net>
- ٣١- ميساء زهير سعيد المدهون، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.
- ٣٢- منى مصطفى، وساطات الداخل والخارج: بالوثائق تطور مبادرات تسوية الصراع الأهلي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
<http://www.rawabetcenter.com>
- ٣٣- وحدة تحليل السياسات، مقترحات دي مستورا في سوريا: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- 34- Magnus Lundgren, Peacemaking in Syria: Barriers and Opportunities, The Swedish institute of international affairs, 2015, at: <https://www.ui.se>
- ٣٥- الجزيرة للدراسات، المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ١٣.
- ٣٦- المعارضة السورية ترفض مبادرة دي مستورا، صحيفة العرب اللندنية، العدد ٩٧٣٩، ٢٠١٤.
- ٣٧- رامي سويد، أطراف المعارضة السورية السياسية والمسلحة ترفض مبادرة دي مستورا، العربي الجديد، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
<https://www.alaraby.com>
- ٣٨- شاهر إسماعيل الشاهر، المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص ١٢.
- ٣٩- خطر أبو دياب، سوريا... هل يصلح دي مستورا ما أفسده العالم، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، ٢٠١٤، ص ١٥.

- ٤٠- الجزيرة للدراسات، الثورة السورية بعد عام: نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ١٥.
- ٤١- عمر كوش، مبادرة دي مستورا وفاق الحل في سوريا، الجزيرة، ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
<http://www.algazeera.net>